World Food Programme
Programme Alimentaire Mondial
Programa Mundial de Alimentos
برنامج الأغذية العالمي

المجلس التنفيذي
الدورة العادية الثانية
روما، 18 – 21 نوفمبر/تشرين الثاني 2024

التوزيع: عام
التاريخ: 14. أكتوبر/تشرين الأول 2024
اللغة الأصلية: الإنكليزية

البند 4 من جدول الأعمال
WFP/EB.2/2024/4-E
قضايا السياسات
للعلم

وثائق المجلس التنفيذي متاحة على موقع **البرنامج** على الإنترنت (https://executiveboard.wfp.org).

تحديث عن تنفيذ سياسة البرنامج بشأن النقد

موجز تنفيذي

يلخص هذا التحديث التقدم المحرز في تنفيذ سياسة برنامج الأغذية العالمي (**البرنامج**) بشأن النقد لعام 2023 (WFP/EB.A/2023/5-A). وفي مختلف عمليات **البرنامج**، يبقى النقد برنامجا وخيار تسليم مهمّا وفعالا للغاية ومقبولا لتقديم المساعدة. ومنذ الموافقة على هذه السياسة، أحرز **البرنامج** تقدما كبيرا في تنفيذها، وبخاصة في ما يتعلق بالتوجيهات والشراكات والضمان العالمي وسيرورات الأعمال. ويتضمن هذا التقرير المحدّث معلومات عن الأنشطة والإنجازات حتى تاريخه، بالإضافة إلى تأثير انخفاض تدبير الموارد في **البرنامج** وإعادة هيكلة المقر على تنفيذ سياسة النقد.

لاستفساراتكم بشأن الوثيقة:

السيدة E. Heines
مديرة
شُعبة سياسات البرامج والتوجيه
بريد إلكتروني: edith.heines@wfp.org

السيدة C. Harrison
رئيسة
دائرة ضمان التنفيذ
بريد إلكتروني: cheryl.harrisson@wfp.org

السيدة B. Behan
مديرة
دائرة المسائل الجنسانية والحماية والشمول
بريد إلكتروني: brenda.behan@wfp.org

مقدمة

1- وافق المجلس التنفيذي في عام 2008 على أول سياسة **للبرنامج** بشأن النقد، بعنوان "القسائم والتحويلات النقدية كوسائل لتقديم المساعدات الغذائية: الفرص والتحديات"، ما أرسى الأساس ليكون النقد والقسائم جزءا من برامج المساعدة الغذائية التي يقدمها **البرنامج**. وفي عام 2008، اعتبر **البرنامج** التحويلات النقدية وسيلة بديلة لإيصال الغذاء إلى الناس، ولكن في ذلك الوقت سادت حالة من عدم اليقين بشأن تأثيرها على الأسواق وحماية الناس، فضلا عما قد يشتريه الناس بالمساعدة التي يحصلون عليها.

2- وتستند سياسة النقد الحالية، التي وافق عليها المجلس التنفيذي في يونيو/حزيران 2023، إلى أدلة وافرة تراكمت على مدى العقد الماضي وتظهر أن النقد في معظم الحالات يلبي بفعالية وكفاءة احتياجات الناس الغذائية والتغذوية وغيرها من الاحتياجات الأساسية. وتسلط السياسة الضوء على الفوائد الفريدة التي يوفرها النقد، بما في ذلك المرونة التي يمنحها للناس لحماية أنفسهم من الكوارث الوشيكة والتعامل مع الأزمات والتعافي منها بشكل أسرع. وتتمتع التحويلات النقدية أيضا بتأثيرات مضاعفة على الاقتصادات المحلية، مع حماية القوة الشرائية للناس. وعكست سياسة 2023 نموا كبيرا في استخدام **البرنامج** للتحويلات القائمة على النقد، من 10 ملايين دولار أمريكي تم تقديمها إلى مليون شخص في 10 بلدان في عام 2009 إلى رقم قياسي بلغ 3.3 مليار دولار أمريكي تم تحويلها إلى 56 مليون شخص في 72 بلدا في عام 2022 (وهو ما يمثل 35 في المائة من إجمالي مساعدات **البرنامج** في ذلك العام). كما تسلط السياسة الضوء على الدور القيادي الذي يضطلع به **البرنامج** باعتباره أكبر جهة تقدم مساعدات إنسانية نقدية في العالم وكيف يقوم **البرنامج** بنقل قدرة المساعدات النقدية إلى الحكومات بشكل متزايد. وتضع هذه السياسة استراتيجية طموحة للاستجابة للاحتياجات الفورية للناس، وترسي في الوقت نفسه الأسس اللازمة لهم لتغيير حياتهم، وتركز على خمس حصائل:

1) حصول الناس على المال لتلبية احتياجاتهم الملحة أثناء الأزمات؛

2) الحفاظ على القوة الشرائية للناس ودعم الاقتصاد في فترات تشهد تقلبات اقتصادية؛

3) تعزيز قدرة الناس على الصمود من الناحية المالية بفضل الشمول المالي الرقمي؛

4) امتلاك الحكومات برامج تحويلات نقدية معززة ونظما معززة للمدفوعات من الحكومة إلى الأفراد؛

5) تمتع النساء اللواتي يعانين من انعدام الأمن الغذائي بقوة اقتصادية أكبر (حصيلة شاملة).

3- ويقدم هذا التحديث لمحة عامة عن السنة الأولى من تنفيذ السياسة، بما في ذلك التغييرات التي أعقبت إعادة تنظيم **البرنامج** في فبراير/شباط 2024 وتأثير قيود الموارد التي واجهها خلال العام الماضي.

التطورات والتحديات

4- ارتفعت نسبة حافظة مساعدات **البرنامج** الشاملة التي تم تقديمها على شكل تحويلات قائمة على النقد من 35 في المائة في عام 2022 إلى 39 في المائة في عام 2023، وزاد عدد العمليات التي تستخدم التحويلات القائمة على النقد من 72 إلى 76 عملية. كما ارتفع استخدام التحويلات النقدية غير المقيّدة من 65 في المائة من إجمالي التحويلات القائمة على النقد في عام 2022 إلى 67 في المائة في عام 2023.

5- وبدأت المزيد من العمليات بتحويل الأموال إلى حسابات تملكها النساء: تم إرسال 151 مليون دولار أمريكي إلى 1.3 مليون حساب للنساء في عام 2022، بينما تم تحويل 309 ملايين دولار أمريكي إلى 2.3 مليون حساب للنساء في عام 2023. وهذا مؤشر واضح على أن المزيد من المكاتب القطرية تستهدف إرساء التأثير الطويل الأجل الذي يمكن تحقيقه عندما تتمكن المرأة من التحكم في أموالها ويكون لها حسابها الخاص.

6- ولا تزال التحويلات القائمة على النقد التي يقدمها **البرنامج** طريقة فعالة للمساعدة تُستخدم على نطاق واسع. وقد تأثرت التحويلات القائمة على النقد، على غرار كل عمليات **البرنامج**، بنقص التمويل العالمي وانخفاض المساهمات المؤكدة بنسبة

40 في المائة التي شهدتها المنظمة في عام 2023 مقارنة بعام 2022. ونتيجة لذلك، انخفضت القيمة الإجمالية للتحويلات القائمة على النقد وقسائم السلع بنسبة 11 في المائة من 3.3 مليار دولار أمريكي في عام 2022 إلى 2.9 مليار دولار أمريكي في عام 2023، وذلك في المقام الأول نتيجة لتقليص المساعدات أو التحديات التشغيلية في حالات الطوارئ الواسعة النطاق كما هي الحال في أفغانستان، وبوركينا فاسو، والسودان، وأوكرانيا، واليمن. وانخفض حجم النقد المقدم نيابة عن الحكومات والشركاء الآخرين بنسبة 25 في المائة، من 233 مليون دولار أمريكي في عام 2022 إلى 174 مليون دولار أمريكي في عام 2023، ويرجع ذلك في الغالب إلى انتهاء التمويل الحكومي القائم على النقد للإغاثة استجابة لجائحة فيروس كورونا 2019. وعلى الرغم من الانخفاض الإجمالي، فقد ارتفع عدد الأشخاص الذين حصلوا على المساعدات من خلال التحويلات القائمة على النقد من 56 مليون إلى 57.5 مليون، ما يشير إلى انخفاض في قيم التحويلات و/أو مدة المساعدة. ولم تتأثر التحويلات القائمة على النقد بالدرجة عينها التي تأثرت بها طرائق أخرى مثل تحويلات الأغذية، ما أدى إلى زيادة النقد كنسبة مئوية من إجمالي حافظة **البرنامج** من 35 في المائة في عام 2022 إلى 39 في المائة في عام 2023.

7- تهدد القيود المستمرة على تدبير الموارد بعرقلة تنفيذ سياسة النقد. وتشير تقديرات الميزانية المصاحبة لخطة تنفيذ سياسة النقد المقدمة إلى المجلس التنفيذي في يونيو/حزيران 2023 إلى الحاجة إلى توفير 21.5 مليون دولار أمريكي في السنوات الثلاث الأولى لمواءمة العمليات والقدرات المؤسسية من أجل تحقيق أهداف السياسة. وفي ذلك الوقت، كانت توقعات مساهمات **البرنامج** السنوية تبلغ 10 مليارات دولار أمريكي، وهو مبلغ أقل بكثير من ميزانية عام 2022 البالغة 14.1 مليار دولار أمريكي وأكثر بنحو 2 مليار دولار أمريكي من مبلغ 8.3 مليار دولار أمريكي الذي تلقاه **البرنامج** في عام 2023. وعلى مدى العامين الماضيين، تم تعويض الانخفاض في التمويل من ميزانية دعم البرامج والإدارة لشعبة التحويلات القائمة على النقد جزئيا على الأقل من خلال المنح الثنائية الإضافية وتمويل المبادرات المؤسسية الحاسمة. وسيكون ضمان التمويل الكافي على مدى العامين المقبلين أمرا بالغ الأهمية من أجل التنفيذ الكامل للسياسة.

8- وفي أواخر عام 2023، تم تحويل نسبة كبيرة من وقت وموارد موظفي شعبة التحويلات القائمة على النقد لدعم مشروع الضمان العالمي التابع **للبرنامج**، الذي تم إنشاؤه لتحديد المعايير والحد الأدنى من التدابير للحد من مخاطر الخطأ والتدليس في عمليات **البرنامج**. ونظرا إلى المستوى العالي من الضمانات المرتبطة بالتحويلات النقدية، طُلب من الشعبة العمل بشكل مباشر مع المكاتب القطرية العالية المخاطر لضمان حصول الأشخاص المناسبين على المساعدات الغذائية العينية التي يحتاجون إليها، بشكل آمن وكامل ومن دون تدخل.

9- وفي فبراير/شباط 2024، تم حل شعبة التحويلات القائمة على النقد مع إعادة هيكلة مقر **البرنامج**، وتم استيعاب غالبية موظفيها ومسارات عملها ومواردها في الشعب الثلاث التابعة لإدارة العمليات البرامجية. وأصبحت الآن معظم أعمال التحويلات القائمة على النقد من اختصاص دائرة ضمان التنفيذ، وهي جزء من شعبة سلسلة الإمداد والتنفيذ التي تم تشكيلها حديثا والمسؤولة عن ضمان حصول الأشخاص المناسبين على أفضل أشكال المساعدة (النقد أو القسائم أو الأغذية العينية) بطريقة تمكينية تحترم كرامتهم، وتلقّي الحكومات والشركاء خدمات سلسلة الإمداد والتحويلات النقدية العالية الجودة والفعالة من حيث التكلفة من **البرنامج** عند الحاجة إليها. وتشمل الولاية الموسعة لهذه الدائرة تحقيق الحصائل ذات الصلة بسياسة النقد وتعزيز ضمان "الميل الأخير" في جميع عمليات **البرنامج**.

10- وبموجب الهيكل الجديد، يقع الشمول المالي الرقمي والتمكين الاقتصادي للمرأة ضمن اختصاص دائرة المسائل الجنسانية والحماية والشمول التابعة لشعبة سياسات البرامج والتوجيه. أما العمل على قواعد إدارة الهوية وتجربة المستخدم فيقع ضمن مسؤوليات شعبة التحليل والتخطيط والأداء. وتم إنشاء فريق عامل مشترك بين الإدارات يتولى تنسيقه المكتب الأمامي لشعبة سياسات البرامج والتوجيه من أجل تيسير المناقشات وتسريع التعاون وتعزيز تنفيذ السياسات وضمان الوفاء بالالتزامات.

التقدم وسبل المضي قدما

11- تأتي سياسة النقد مصحوبة بخطة تنفيذ تفصّل أهم التغييرات التي يسعى **البرنامج** إلى تنفيذها لمواءمة العمليات النقدية والقدرات المؤسسية لتحقيق حصائل السياسة. وتحدد خطة التنفيذ تسع ركائز تدعم تنفيذ السياسة، وهي القواعد والتوجيهات؛ والمساءلة؛

وقاعدة الأدلة؛ وسيرورات الأعمال؛ والدعم التشغيلي والخدمات النقدية للمكاتب القطرية؛ والشراكات؛ وقدرة القوة العاملة؛ والعاملون والثقافة؛ والاتصالات.

القواعد والتوجيهات

12- أُنجز قدر كبير من العمل في ما يتعلق بالقواعد والتوجيهات في محاولة لضمان قدرة المكاتب القطرية على التعامل مع التحويلات القائمة على النقد بفعالية وكفاءة. كذلك، تم تبسيط التوجيهات الخاصة بالعمليات القطرية. فقد تم إطلاق CashBook (دفتر النقد)، وهو مركز شامل للعمليات الميدانية التي تنفذ التدخلات النقدية، في بداية عام 2024 وهو متاح باللغات الإنكليزية والفرنسية والإسبانية. وفي الوقت عينه، تم تحديث مجموعة أدوات النقد في حالات الطوارئ ومواءمتها مع سياسة النقد الجديدة. كما تم وضع توجيهات بشأن جوانب محددة من السياسة، بما في ذلك بشأن المدفوعات الشاملة والمضمونة من الحكومة إلى الأفراد، وتحويلات الأموال للأطفال غير المصحوبين بذويهم وأرباب الأسر من الأطفال، والتحويلات القائمة على النقد الشاملة للأشخاص ذوي الإعاقة.

13- ويتواصل عقد دورات حول المواد التوجيهية الجديدة مع المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية، بالإضافة إلى عقد حلقات دراسية شبكية عند الطلب للمكاتب القطرية لضمان حصولها على المعرفة والمهارات اللازمة لتنفيذ سياسة النقد. وتم إنشاء فريق متعدد الوظائف في المقر للاستجابة للطلبات المتزايدة من المكاتب القطرية لتحليل فعالية التكلفة لإرشاد اختيار طرائق التحويل.

14- وفي أعقاب إعادة تنظيم **البرنامج**، يشرف المكتب الأمامي لشعبة سياسات البرامج والتوجيه على اتساق السياسات وتنسيقها ويسعى إلى ضمان إدماج التزامات سياسة النقد الجديدة في العمليات المؤسسية الرئيسية، بما في ذلك وضع الخطط الاستراتيجية القطرية. وستستمر دائرة ضمان التنفيذ ودائرة المسائل الجنسانية والحماية والشمول في وضع التوجيهات المستهدفة ودعم عمليات **البرنامج**.

المساءلة

15- في مارس/آذار 2022، أصدر **البرنامج** توجيها بشأن إطار الضمان النقدي، حدد ثمانية تدابير ذات أولوية للتخفيف من حدة المخاطر يتعيّن على المكاتب القطرية تطبيقها لضمان حصول الأشخاص المناسبين على التحويلات القائمة على النقد الصحيحة في الوقت المناسب مع التخفيف من مخاطر التدليس أو الخطأ أو أي تحريف محتمل آخر لمسار المساعدات. وأثبت نظام رصد ضمان العمليات النقدية الذي تم إنشاؤه في عام 2022 أيضا فائدته لأنه يسمح للمكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية بتقييم العمليات النقدية بسرعة كجزء من إطار المخاطر والضوابط ويساعد **البرنامج** في دعم المكاتب القطرية التي تواجه صعوبة في تنفيذ العمليات. وتعمل دائرة ضمان التنفيذ على تلبية الاحتياجات التي عبرت عنها بعض المكاتب القطرية لزيادة القدرة على إدارة وتنفيذ برامج التحويلات القائمة على النقد بشكل فعال، ولا سيما في ما يتعلق بإدارة الهوية ومطابقة التحويلات والرقمنة والأتمتة. وطلبت المكاتب القطرية أيضا أن تكون النظم أكثر كفاءة وقابلية للتشغيل البيني، مع مراعاة العوامل اللازمة عند وضع الحلول التقنية المستقبلية.

16- ومن الآن فصاعدا، تعمل دائرة ضمان التنفيذ على تعميم عمليات التسوية النقدية الشاملة من خلال خدمات البيانات المهنية المركزية لمنع الخسائر، وإعطاء الأولوية لتنفيذها في المكاتب القطرية التي تدير عمليات عالية المخاطر بحلول نهاية عام 2024. وبالإضافة إلى ذلك، يتم تحسين قائمة نظم إدارة الهوية المعتمدة من المقر بشكل مستمر.

بناء قاعدة أدلة

17- في حين نتج عن انخفاض التمويل عدم إعطاء **البرنامج** الأولوية لتوليد الأدلة، فإن الجهود المبذولة على نطاق المنظمة لاستكشاف تأثيرات النقد ما زالت قوية. لقد أثبتت برامج الوقاية من سوء التغذية القائمة على النقد التابعة **للبرنامج** أن النقد المقترن بالتغيير الاجتماعي والسلوكي يمكن أن يفيد تغذية الأطفال والأمهات ويكون له آثار إيجابية على التنوع الغذائي واستهلاك الأغذية من مصدر حيواني، حتى في بيئات النزاع. وبالإضافة إلى ذلك، كجزء من شراكة مع مركز الشمول المالي،

أصدر **البرنامج** دراسة في سبتمبر/أيلول 2023[1] أظهرت كيف أن توجيه الأموال إلى النساء نيابة عن أسرهن قد يقلل من عوامل الخطر المرتبطة بعنف الشريك الحميم. ويقوم **البرنامج** أيضا بشكل منهجي برصد واستخلاص الدروس المستفادة من التقييمات المركزية واللامركزية ذات الصلة بالعمليات النقدية - مثل المبادرة التي قادها مكتب التقييم والتي استُكملت مؤخرا لتنسيق حافظة من تقييمات الأثر على التحويلات النقدية وحصائل المساواة بين الجنسين في البرامج القطرية **للبرنامج** - لضمان استمرار التعلم في توجيه تطور البرامج النقدية في **البرنامج**.

18- ويدعم فريق الشمول المالي الرقمي ضمن دائرة المسائل الجنسانية والحماية والشمول جهود المكاتب القطرية لضمان تمحور عملياتها النقدية حول الناس وإمكانية قياس التقدم المحرز. وفي هذا الصدد، بدأ **البرنامج** بجمع البيانات عن عدد النساء اللواتي يتلقين تحويلات قائمة على النقد، مصنفة بحسب نوع الحساب (حسابات مصرفية وحسابات الأموال عبر الهواتف المحمولة وغيرها). وفي عام 2023، حوّل **البرنامج** 309 ملايين دولار أمريكي مباشرة إلى حسابات 2.3 مليون امرأة، وأفاد بالتالي 11 مليون شخص، ما يعني أن عدد النساء اللواتي تلقين المساعدة تضاعف منذ عام 2020. وتم إجراء ثلثي هذه التحويلات إلى حسابات أموال عبر هواتف محمولة تملكها النساء، في حين تم تحويل الثلث الآخر إلى حسابات مصرفية.

19- وكجزء من عملية وضع السياسات، استعرض **البرنامج** الأدلة في المجالات ذات الصلة. كما أجرت المنظمة بحوثا واسعة النطاق في المجتمعات الإنسانية والإنمائية على مدى العقد الماضي. لكن، مع تطور العمليات النقدية وتكيفها مع بيئات التشغيل المتغيرة، سيحتاج **البرنامج** إلى مواصلة التعلم وتطبيق الدروس المستفادة في تصميم البرامج النقدية وتنفيذها.

*__أبرز النقاط التشغيلية.__ يقوم **البرنامج** بتجميع **الأدلة** تثبت كيف يمكن أن تؤدي التحويلات الرقمية إلى الحسابات المالية للأشخاص إلى **زيادة الكفاءة النقدية والضمان النقدي.** وعلى مدى أكثر من 12 شهرا، نجح مكتب **البرنامج** في أوكرانيا في توفير أكثر من 1.2 مليون دولار أمريكي من رسوم التحويلات عن طريق تحويل الأموال إلى حسابات الأشخاص بدلا من تحويلها عن طريق خدمات لتحويل الأموال الدولية التي تفرض رسوما إضافية. ويعادل ذلك خدمة 10 000 شخص لمدة ثلاثة أشهر. وفي الأردن، يضمن **البرنامج** تقديم المساعدة إلى الأشخاص المناسبين من خلال التحقق من هوية أصحاب المحافظ شهريا، وذلك بفضل واجهة برمجة التطبيقات مع الشركة الأردنية لأنظمة الدفع والتقاص (جوباك). كما أدى الانتقال من البطاقات التي يملكها **البرنامج** إلى المحافظ الإلكترونية التي يملكها الأفراد مباشرة إلى خفض التكاليف التشغيلية، ما يعني في نهاية المطاف المزيد من الأموال في أيدي الأشخاص الذين يخدمهم **البرنامج**. وفي عامي 2022 و2023، عندما اختار نحو 50 000 أسرة الانتقال من بطاقات القسائم إلى المحافظ الإلكترونية المتنقلة، وفر **البرنامج** أكثر من 200 000 دولار أمريكي من حيث تكاليف التحويلات. ويعادل ذلك المبلغ الذي قد تتلقاه 2 000 أسرة لاجئة في شهر واحد. وتقدر تكلفة تحويل الأموال عبر الهاتف المحمول بنحو 12 في المائة فقط من تكلفة تزويد القسائم.*

سيرورات الأعمال

20- يعمل **البرنامج** على تنفيذ "نموذج اختيار" يسمح للناس باتخاذ قرار بشأن كيفية تلقي أموالهم، لأن إرسال المدفوعات الإنسانية إلى الحسابات المالية الخاصة بالأشخاص - سواء كانت حسابات مصرفية أو محافظ إلكترونية - قد يترك تأثيرات إيجابية إضافية ويعزز الشمول المالي الرقمي. وقد تم إصدار إطار معياري لمثل هذا النهج الذي تم إطلاقه عبر مركز CashBook (دفتر النقد). ولمساعدة المكاتب القطرية في تصميم أنشطة المشتريات الشاملة للخدمات المالية، قام **البرنامج** بإعداد مقاطع فيديو لتعزيز القدرات ونشرها على شبكته الداخلية؛ ومن المقرر أن يتم تعزيز القدرات الإضافية في ما يتعلق بنموذج الاختيار ومنتجات التكنولوجيا المالية بحلول نهاية عام 2024. وحتى الآن، اعتمدت تسعة بلدان أو تخطط لاعتماد نموذج الاختيار، وهي: غواتيمالا، والأردن، وكينيا، ومدغشقر، ونيبال، والسنغال وسري لانكا، وأوكرانيا وجمهورية تنزانيا المتحدة. ويتعامل

[1] مركز الشمول المالي **والبرنامج**. 2023. *إرسال التحويلات النقدية للنساء: كيفية تصميم برامج تعزز الرفاه مع الحماية من عنف الشريك الحميم.*

البرنامج حاليا مع أكثر من 120 مزودا لخدمات الدفع بموجب عقود مبرمة في 58 بلدا. وترتبط المنظمة باتفاق عالمي طويل الأجل مع شركة ويسترن يونيون لتقديم خدمات التحويلات المالية والمدفوعات إلى المحافظ، كما تعمل على إبرام اتفاقين طويلي الأجل مع مجمّعين ماليين لتغطية 43 عملية.

الدعم التشغيلي والخدمات النقدية للمكاتب القطرية

المدفوعات والخدمات

21- تدعم دائرة ضمان التنفيذ المكاتب القطرية في ثلاثة جوانب رئيسية لسياسة النقد، وهي تنفيذ نموذج الاختيار، الذي يضع الناس في الصميم ويعزز الشمول المالي من خلال تقديم المساعدة النقدية من خلال الحسابات المالية التي يختارونها؛ واستراتيجية الدفع لعمليات النقد في المكاتب القطرية واختيار حلول الدفع المناسبة لسياق معين؛ والمساعدة التقنية لتعزيز المعرفة والقدرات لدى الموظفين الميدانيين بشأن المدفوعات الرقمية وقطاع الخدمات المالية. ويتم بالفعل استخدام هذه الخدمات في أكثر من 45 مكتبا قطريا، بما في ذلك المكاتب الموجودة في كولومبيا، وإثيوبيا، ولبنان، والجمهورية العربية السورية، وأوغندا، وأوكرانيا.

22- وإلى جانب إطلاق إطار الضمان النقدي في عام 2022، أصدر **البرنامج** أيضا فهرسا للخدمات المتخصصة تستطيع المكاتب القطرية استخدامه للارتقاء بعملياتها إلى المستوى المطلوب بسرعة. وتتم إدارة هذه الخدمات عبر آلية تمويل داخلية مستدامة.

*__أبرز النقاط التشغيلية:__ يعمل **البرنامج** على **تسريع تقديم المساعدات النقدية في حالات الطوارئ**. ويُسجّل الأشخاص في حالات الأزمات عادة للحصول على المساعدات الإنسانية من خلال الانتظار في الطابور لتقديم بياناتهم الشخصية. ويتحقق الموظفون من البيانات ويدققون فيها ثم يعدّون قوائم التوزيع، وهي عملية قد تستغرق عدة أسابيع. وقد عمل **البرنامج** على استحداث طريقة مبتكرة لتسجيل الأشخاص بحيث يمكن توزيع المساعدات النقدية في **غضون ثلاث دقائق**. وتم تطبيق هذا النظام في البداية في مصر خلال عملية طوارئ لمساعدة اللاجئين السودانيين، ويجري حاليا نشره في حالات طوارئ أخرى كالتي تشهدها غزة.*

23- ويتم توفير خدمات ضمان البيانات من قبل مجموعة مركزية من محللي البيانات والعلماء الذين يعملون من خلال منصة آمنة لتنظيف البيانات الشخصية للأشخاص الذين يساعدهم **البرنامج** والتحقق منها وتصحيحها ومطابقتها حتى تتمكن المنظمة من التأكد من أن تحويلاتها المالية تصل إلى الأشخاص المناسبين.

24- وتُسدي خدمة المطابقة الشاملة التابعة **للبرنامج** المشورة للمكاتب القطرية بشأن كيفية تعزيز ممارسات المطابقة وتوحيد التقارير. وتشتمل الحزمة التي تقدمها على مطابقة التحويلات، و"دليل خدمة المطابقة الشاملة" وتحليل معزز من خلال لوحة معلومات تجمع البيانات وتعرضها تلقائيا. وتم استكمال ثمانية تقييمات للمطابقة في المكاتب القطرية في الربع الأول من عام 2024 وتسعة تقييمات في الربع الثاني.

الدعم الميداني والاستجابة السريعة

*__أبرز النقاط التشغيلية.__ لضمان كفاءة التحويلات النقدية وفعاليتها في سياق **التقلبات الاقتصادية**، تم تحديد توصيات للتصدي للمخاطر الاقتصادية في خطط الطوارئ، وتم وضع خطط طوارئ تدرج هذه التوصيات من أجل المكاتب القطرية في أفغانستان، وباكستان وزمبابوي. وتعمل هذه الخطط على تحديد المخاطر الاقتصادية والمالية المحتملة إلى جانب تدابير التخفيف من هذه المخاطر والاستعداد لها. وتشتمل المخاطر الواردة في هذه الخطط على تغيرات الأسعار وتقلبات أسعار العملة ونقص السيولة واضطرابات النظام المصرفي والتخلف عن سداد الديون والقيود على التجارة. وتتضمن التدابير التي تم تحديدها للتصدي لهذه المخاطر التعديلات البرامجية (مثل تعديل قيمة التحويلات، أو تواتر المدفوعات، أو عملتها أو آليات التحويلات)، والتغييرات في عقود مقدمي الخدمات المالية والدعوة إلى تحديد سعر صرف تفضيلي أو أي شروط أخرى ومتطلبات رصد إضافية.*

25- وقد أصبح الآن فريق الدعم الميداني والاستجابة السريعة التابع لدائرة ضمان التنفيذ يتمحور حول ركيزتين أساسيتين، هما الاستعداد لحالات الطوارئ والاستجابة لها، وتقديم الدعم التشغيلي والتقني للمكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية. وقد تم خفض أولوية ركيزتين أخريين تتعلقان بتخطيط القوة العاملة وإدارة المعرفة نتيجة لعملية إعادة تنظيم **البرنامج**. ومنذ يناير/كانون الثاني 2023، استكمل الفريق بنجاح 21 عملية نشر للمساعدة في العمليات التي تم تصنيفها على أنها عمليات "توسيع النطاق المؤسسي" أو عمليات تتطلب "اهتماما مؤسسيا"، بما في ذلك في تشاد، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وإثيوبيا، وغزة، وهايتي، والصومال، وأوكرانيا. وفي المتوسط، أمضى موظفو فريق الاستجابة السريعة أكثر من 60 في المائة من وقتهم في الميدان. وكانت التعقيبات من المكاتب القطرية إيجابية باستمرار.

الشراكات

26- لتحقيق حصائل سياسة النقد، يتعاون **البرنامج** مع مجموعة كبيرة من الشركاء، بما في ذلك المجتمعات المحلية من أجل الحصول على دعم للتمكين الاقتصادي للمرأة؛ والجهات الفاعلة في مجال الشمول المالي من أجل نشر المعلومات بين الناس لجعلهم واثقين بكيفية التعامل مع المصارف ومشغلي الأموال المتنقلة؛ والحكومات والمؤسسات المالية الدولية من أجل تعزيز نظم التسليم للبرامج الوطنية للتحويلات النقدية.

27- ومن خلال المجموعة الاستشارية العالمية المعنية بالنقد، يعمل **البرنامج** مع كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية وشبكة شراكة التعلم في مجال النقد CLAP والحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر وجهات فاعلة محلية على تنفيذ نموذج تنسيق النقد الجديد الذي أقرته اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. وقد وضعت المجموعة الاستشارية المعنية بالنقد معايير عالمية ومؤشرات أداء رئيسية للتنسيق النقدي الفعال، الذي يمكن توقعه، والخاضع للمساءلة. وقاد **البرنامج** عملية وضع التوجيهات الخاصة بإعداد التقارير بشأن النقد المتعدد الأغراض من خلال خطط الاستجابة الإنسانية، وسيقود أيضا عملية تعميم التوجيهات التي تمت الموافقة عليها في مايو/أيار 2024. وتواصل المجموعة الاستشارية المعنية بالنقد العمل مع المنتدى النقدي للمانحين على خطة لتدبير الموارد للتنسيق النقدي، مع التركيز على التنسيق بقيادة محلية.

28- وتقع إقامة الشراكات مع المجتمعات المحلية ووضع الناس في صلب مساعدات **البرنامج**، في صميم سياسة النقد. وقد استفاد عدد من المكاتب القطرية، بما في ذلك مكاتب جمهورية فنزويلا البوليفارية، ولبنان، وباكستان، وسري لانكا من نهج تصميم "تجربة المستخدم" في مجال برمجة النقدية الذي يستفيد من البحوث والمعرفة الجديدة بهدف تحسين التجربة الشاملة لتلقي المساعدة. كذلك، يخطط المكتبان القطريان في الجزائر، وموزامبيق لوضع أنشطة تصميم تجربة المستخدم لتحسين عملياتها.

*__أبرز النقاط التشغيلية.__ أقام **البرنامج** شراكة مع وزارة الشؤون الجنسانية والطفل والحماية الاجتماعية في غانا وشركاء منفذين آخرين لوضع وتوفير محتوى رقمي مدعم بالصوت لتعزيز الإلمام بالشؤون المالية، يمكن الوصول إليه بحرية عبر الهواتف المتنقلة. وبهدف تلبية احتياجات المرأة وتخطي الحواجز التي تواجهها، بما في ذلك تحديات الوقت والتنقل، عمل **البرنامج** وشركاؤه على تصميم محتوى وشكل المواد الرقمية لتعزيز الإلمام بالشؤون المالية بما يتناسب مع الظروف المحلية والمتطلبات اللغوية من أجل زيادة استخدام الخدمات المالية الرقمية في مجال مدفوعات الحماية الاجتماعية.*

29- ومستفيدا من قدرته التنظيمية وسمعته كقائد فكر، جمع **البرنامج**، أكثر من 80 ممثلا من حكومات ومصارف مركزية ومؤسسات مالية دولية ومن القطاع الخاص وكيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة والمكاتب القطرية التابعة له من شتى أنحاء العالم، لمشاركة الخبرات وأفضل الممارسات ضمن حدث بعنوان "أموالها. حسابها. مستقبلها" أقيم في مقر **البرنامج** في أكتوبر/تشرين الأول 2023. واسترشادا بقصص وأصوات النساء اللواتي يعمل معهن **البرنامج**، تحدث المشاركون عن تجاربهم وتحدياتهم المحلية وتبادلوا الدروس المستفادة والأفكار حول أفضل السبل لاستخدام التحويلات النقدية للمساهمة في الشمول المالي الرقمي والتمكين الاقتصادي للمرأة؛ كما وقعوا على إعلان نوايا يتعلّق بهذا الموضوع.

30- وخلال الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في عام 2023، عمل **البرنامج** - بالشراكة مع تحالف أفضل من النقد؛ وحكومات إثيوبيا، وغانا والفلبين؛ ومجموعة البلدان العشرين المعرضة للخطر؛ ومؤسسة ميرسي كور Mercy Corps - على إطلاق نداء للعمل لحث الحكومات والجهات الفاعلة الإنسانية والمؤسسات المالية والقطاع الخاص على استخدام المدفوعات الرقمية المسؤولة للاستجابة لحالات الطوارئ في الوقت المناسب واتخاذ الإجراءات الوقائية حتى يصبح الأشخاص الأكثر تضررا من تغير المناخ أكثر قدرة على الصمود ماليا في مواجهة الصدمات وعوامل الإجهاد.

31- وبالإضافة إلى ذلك، أصبح **البرنامج** في عام 2023 عضوا رسميا في المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، وهي شراكة عالمية تضم أكثر من 30 منظمة إنمائية رائدة تعمل على النهوض بحياة الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع الفقر، ولا سيما النساء، من خلال الشمول المالي. ودعا التحالف من أجل تحقيق المساواة المالية للمرأة **البرنامج** إلى الانضمام إلى خطة عمل من 10 نقاط للحكومات والشركات والمنظمات الدولية للمساعدة في إنهاء الاستبعاد الاقتصادي للمرأة. ويعمل **البرنامج** أيضا

*__أبرز النقاط التشغيلية.__ يساعد مكتب **البرنامج** في أوكرانيا بشكل متزايد الأشخاص من خلال التحويلات النقدية، مستكملا مدفوعات المساعدات الاجتماعية من الحكومة. وفي مايو/أيار 2024، تم تسليم 90 في المائة من التحويلات النقدية مباشرة إلى الحسابات المصرفية للأشخاص، باستخدام رقم الحساب المصرفي الدولي (IBAN) ومعلومات الحساب المصرفي. وتملك النساء أكثر من 60 في المائة من هذه الحسابات، أي ما يزيد على 270 000 حساب. ويختار الناس بشكل متزايد الحسابات المصرفية كوسيلة لتلقي المدفوعات عوض خيارات أخرى مثل شركة ويسترن يونيون، التي كانت الآلية الأساسية في بداية عمليات **البرنامج** الحالية في أوكرانيا. وبوسع 10 في المائة من الأشخاص الذين يساعدهم **البرنامج** والذين لا يملكون إمكانية الوصول إلى حسابات مصرفية أن يحصلوا على مساعداتهم من مواقع الخدمة البريدية الوطنية في أوكرانيا. كما يتلقى الأشخاص ذوو الإعاقة مدفوعاتهم في المنزل عبر الخدمة البريدية.*

مع التحالف من أجل الشمول المالي، وهو تحالف لقيادة السياسات تملكه وتقوده المصارف المركزية الأعضاء والمؤسسات التنظيمية المالية بهدف مشترك يتمثل في تعزيز حصائل الشمول المالي الآمنة والممكّنة.

32- وعمل **البرنامج**، كجزء من دوره في تقديم الخدمات ومستفيدا من خبرته في مجال المساعدات النقدية، على تمكين الحكومات من إرسال المزيد من الأموال إلى المزيد من الأشخاص بطريقة مضمونة وشاملة على المستوى المالي. ويحقق **البرنامج** هذا الهدف إما من خلال دفع الأموال للأشخاص نيابة عن الحكومات أو من خلال توجيه مدفوعاته الخاصة من خلال نظم الدفع من الحكومة إلى الأفراد. ويساهم هذا العمل في تشكيل الدعم التقني الذي يقدمه **البرنامج** للحكومات فضلا عن تعاونه مع أصحاب مصلحة آخرين على غرار المؤسسات المالية الدولية لتعزيز برامج التحويلات النقدية الحكومية ونظم الدفع من الحكومة إلى الأفراد بما يتماشى مع سياساته النقدية. ويقدم **البرنامج** خدمات الدفع من الحكومة إلى الأفراد إلى حكومة لبنان، في ما يعمل **البرنامج** في بنغلاديش، وفيجي، وجمهورية مولدوفا، والفلبين، وسري لانكا وأوكرانيا مع نظم الدفع من الحكومة إلى الأفراد حتى يتسنى للمزيد من الأشخاص الحصول على المزيد من الأموال.

قدرة القوة العاملة والعاملون والثقافة

33- لضمان أن تتمكن المكاتب القطرية التابعة **للبرنامج** من استدعاء الأشخاص ذوي المهارات اللازمة لتنفيذ العمليات النقدية التي تتواءم مع أولويات سياسة النقد، قام **البرنامج** بتجميع قائمة من الاستشاريين لسد أي فجوات قد تنشأ في التوظيف.

34- ومنذ تقديم هذه السياسة، عمل **البرنامج** على تيسير أربع حلقات عمل حول التحويلات القائمة على النقد، في إطار موضوع "إحياء سياسة النقد"، ودرّب أكثر من 100 موظف وطني في مجال التحويلات القائمة على النقد. وتم تقديم حلقتين من حلقات العمل هذه باللغة الإنكليزية، وواحدة باللغة الفرنسية، وأخرى باللغة الإسبانية. وعلاوة على ذلك، تم عقد خمس حلقات دراسية شبكية عالمية لتناول المواضيع الرئيسية للسياسة، والنظر في الخبرات والدروس المستفادة من الميدان.

35- ومن الآن فصاعدا، ستضطلع دائرة تنسيق التوظيف والقدرات التابعة لإدارة العمليات البرامجية بمعظم الأعمال المتعلقة بالتطوير المهني وتعزيز قدرات الموظفين وثقافة مكان العمل.

الاتصالات

36- منذ إعادة تنظيم **البرنامج**، تم دمج الاتصالات الخاصة بالنقد ضمن سلسلة الإمداد وضمان التنفيذ وسياسة البرامج والتوجيه وأنشطة الاتصالات المؤسسية في المنظمة.

الاستنتاج

37- تظل التحويلات القائمة على النقد التي يقدمها **البرنامج** تمثل طريقة تسليم فعالة للغاية ومستخدمة على نطاق واسع، ما يدل على تأثيرها الكبير، وبخاصة في حالات الطوارئ. ويزداد الاعتراف بالتحويلات النقدية باعتبارها أحد أكثر أشكال المساعدات كفاءة من حيث التكلفة وقابلية للتكيف، ولا سيما في المناطق التي يكون وصول **البرنامج** إليها محدودا. ومن خلال الاستفادة من النُهج المبتكرة لإدارة الهوية، على غرار التسجيل الذاتي - الذي تم تنفيذه بنجاح في غزة، ولبنان وأوكرانيا وكجزء من الاستجابة الإقليمية في السودان - يستطيع **البرنامج** جمع معلومات المستفيدين بأمان وعن بعد وتحويل الأموال. وتتيح قدرته على تحويل الأموال كجزء من العمل الاستباقي تقديم دعم مالي استباقي قبل وقوع الكوارث، ومن خلال تعزيز فهمه للمساعدات القائمة على النقد في مناطق تشهد النزاعات، سيواصل **البرنامج** تعزيز قدراته على الاستجابة في حالات الطوارئ على الصعيد العالمي.

38- ومن المهم بالقدر نفسه أن تكون الحكومات قادرة على إدارة التحويلات النقدية المباشرة أثناء حالات الطوارئ. ويمكن إدماج القدرات الطارئة في نظم خدمات الدفع من الحكومة إلى الأفراد لبرامج الحماية الاجتماعية. ويعمل **البرنامج** أيضا، من خلال مشاركة خبراته، على زيادة العائد على استثماراته في بناء القدرات الداخلية.

39- إن تمكين الناس من الاختيار لناحية كيفية تلقي المساعدات المالية أمر بالغ الأهمية لتعزيز الشمول المالي، وبخاصة بالنسبة إلى النساء. وسيواصل **البرنامج** التعاون مع مقدمي الخدمات المالية لتقديم أفضل المنتجات والخدمات التي تتصدى للحواجز التي تواجهها النساء. ويلبي دعم المرأة من خلال إتاحة الوصول إلى الحسابات المالية الشخصية الاحتياجات الفورية، ويعزز أيضا

الاعتماد على الذات والقدرة على الصمود على المدى الطويل. وسيواصل **البرنامج** أنشطة الدعوة للنساء اللواتي يساعدهن، وحث القطاع الخاص والمنظمات الدولية التي تركز على الشمول المالي والجهات التنظيمية المالية والشركاء الآخرين على الاعتراف بقيمة الاستثمار في المرأة ومدى تأثيره.